المركزي المصري يقيد السحب والإيداع اليومي.. بسبب كورونا

وضع البنك المركزي المصري، أمس الأحد، قيودا على عمليات السحب والإيداع من فروع البنوك العاملة في السوق المحلية، وأجهزة الصراف الآلي، لمواجهة تبعات فيروس كورونا.

وقال «المركزي المصري» في بيان له أمس، إن الحد الأقصى اليومي للسحب والإيداع من الفروع يبلغ 10 آلاف جنيه للأفراد، و50 ألف جنيه للشركات (الدولار = 15.75 جنيها). بينما يبلغ الحد الأقصى اليومي للسحب من أجهزة الصراف الآلي للبنوك العاملة في السوق المصرية، 5 آلاف جنيه. واستثنى البنك المركزي من قراره، الشركات التي تطلب سحب مبالغ لغرض صرف رواتب موظفيها والعاملين لديها، مع تقديم الأوراق المطلوبة.

وطالب «المركزي» في بيانه، عملاء البنوك بتجنب التعامل بـ«الكاش» قدر المستطاع، واستبدالها بالتحويلات البنكية الإلكترونية.

وبينما لم يشر بيان البنك المركزي، إلى تفاصيل أكثر لسبب القرار، لم يذكر القيود المفروضة على الإيداع.

ومساء السبت، أعلنت وزارة الصحة المصرية، ارتفاع وفيات كورونا إلى 36 بعد تسجيل 6 حالات جديدة، مضيفة: «وتم تسجيل 40 إصابة جديدة، بينهم أردني الجنسية و39 مصريا».

مخالفة للإجراءات الاحترازية من كورونا

التجارة تحرر 15 محضر ضبط لمحال تجارية

أعلنت وزارة التجارة والصناعة الكويتية أمس الأحد تحرير 15 محضر ضبط لمحال تجارية علاوة على إغلاق محل واحد لم تلتزم بالقانون والإجراءات الاحترازية المعمول بها لمواجهة تداعيات انتشار عدوى فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19).

وأضافت الوزارة في بيان لها أمس أن فرقها التفتيشية قامت برصد 262 جمعية تعاونية وأسواقا مركزية ومحال تجارية وبسطات للخضراوات للوقوف على مدى التزامها والمحافظة على ثبات أسعار المنتجات. وذكرت أن الفرق التفتيشية راقبت 38 فرعا تموينيا للتأكد من مدى إنسيابية سير عمليات البيع واستلام المواد الغذائية لمستحقيها فضلا عن ثمانية مخابز آلية تابعة لشركة المطاحن الكويتية.

وأفاد أن مركز الطوارئ التابع لها استقبل 226 شكوى عبر الخط الساخن رقم 135 وثمان شكاوى عبر مراكز الرقابة في حين تم تجديد وإصدار البطاقات التموينية لعدد 47 معاملة.

وأشارت إلى أن وزير التجارة والصناعة خالد الروضان قام بتفقد سوق الغنم للوقوف على تطبيق قرار تثبيت أسعار رؤوس الاغنام الحية والذبائح واللحوم الحمراء فضلا عن عدد من الجمعيات التعاونية لتطبيقها قرار تنظيم البيع في الجمعيات.

«التجاري» يؤجل مدفوعات أقساط عملائه

امتثالاً للرغبة الأميرية السامية لصاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد وفي مؤازرة للظروف التي تمر بها البلاد وتجاوباً مع الإجراءات الاستثنائية المتخذة لمواجهة انتشار فيروس كورونا والتي انعكست على جميع عملاء البنك التجاري، قرر البنك تأجيل مدفوعات أقساط القروض الاستهلاكية وأقساط البطاقات الائتمانية لجميع العملاء وكذلك أقساط القروض بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة مع إلغاء كافة الفوائد والأرباح المترتبة على هذا التأجيل وأية رسوم أخرى.

وقد جاء قرار البنك في إطار دعم البنك لعملائه من الأفراد المواطنين والمقيمين على حد سواء وكذلك الشركات الصغيرة المتوسطة في ظل هذه الظروف الاستثنائية التي يمر بها العالم بشكل عام والانعكاسات السلبية التي نتجت عن إنتشار فيروس كورونا المستجد فضلاً عن التداعيات الاقتصادية التي خلفتها الإجراءات الاستثنائية الناجعة والتي تم اتخاذها من قبل جميع مؤسسات الدولة للحد من انتشار هذا الوباء.

مصر توقف تصدير البقوليات بسبب «كورونا»

قالت وزارة التجارة المصرية في بيان لها إن البلاد ستوقف تصدير البقوليات لمدة ثلاثة أشهر، ضمن خطة حكومية لتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين.

وأوضحت أن الإجراء يأتي للحفاظ على الإمدادات المحلية وسط مخاوف تتعلق بانتشار فيروس كورونا.

وأضافت الوزارة أن هذا القرار يأتي في إطار خطة شاملة للحكومة لتزويد المصريين باحتياجاتهم الأساسية كجزء من الإجراءات الاحترازية للدولة لمكافحة انتشار مرض كوفيد-19.

وكانت وزارة الصحة والسكان المصرية أعلنت، مساء أمس الجمعة، تسجيل 41 إصابة جديدة بفيروس كورونا، إضافة إلى 6 وفيات جديدة.

وأوضحت أن إجمالي العدد الذي تم تسجيله في مصر بفيروس كورونا المستجد حتى الجمعة، هو 536 حالة و30 حالة وفاة.

صادرات مصر غير البترولية تقفز 5٪

أشارت بيانات رسمية حديثة إلى ارتفاع صادرات مصر غير البترولية منذ بداية العام الجاري، وحتى نهاية شهر فبراير الماضي بنسبة 5%.

وأوضحت البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات في مصر أن القيمة الإجمالية للصادرات الصناعية لمصر ارتفعت منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية شهر فبراير الماضي إلى نحو 4.393 مليار دولار.

وقدرت الهيئة حجم النمو في إجمالي الصادرات المصرية من المنتجات غير البترولية منذ بداية العام 2020 وحتى نهاية فبراير الماضي بنحو 5%، وذلك على الرغم من تأثير تفشي فيروس كورونا المستجد على حركة الصادرات والواردات العالمية مع تأثر حركة التجارة العالمية بشكل سلبي منذ ظهور الفيروس في الصين وحتى الآن.

وأشارت البيانات إلى أن الصادرات التي تمت خلال شهر يناير الماضي ارتفعت بنحو 85 مليون دولار بنسبة زيادة تبلغ نحو 4% لتصل إجمالي الصارات بنهاية يناير إلى نحو 2.188 مليار دولار.

وخلال شهر فبراير الماضي ارتفعت قيمة الصادرات بنحو 55 مليون دولار ليصل إجمالي الصادرات المصرية إلى نحو 2.206 مليار دولار.

ووفقاً للبيانات، فقد حققت صادرات مصر من 20 سلعة غذائية نحو 240 مليون دولار خلال شهر فبراير فقط، أبرزها الخضار المجمد.

وأظهرت البيانات ارتفاعاً في قيمة الصادرات بـ4 مجالس تصديرية، كان من أبرزها «المجلس التصديري للصناعات الغذائية» ليسجل ما قيمته 279 مليون دولار خلال شهر يناير الماضي مقارنة بنحو 241 مليون دولار خلال نفس الشهر من العام السابق.

وفي المركز الثاني، جاء «المجلس التصديري لمواد البناء» بقيمة 494 مليون دولار، مقارنة بنحو 447 مليون دولار خلال شهر يناير من العام 2019.

كما ارتفعت صادرات «المجلس التصديري للسلع الهندسية والإلكترونية» الذي جاء في المركز الثالث، لتسجل خلال شهر يناير الماضي ما قيمته 183 مليون دولار، مقارنة بنحو 168 خلال يناير من العام 2019.

وفي المركز الرابع جاءت صادرات «المجلس التصديري للمفروشات»، والتي بلغت قيمتها خلال شهر يناير الماضي نحو 44 مليون دولار، مقابل نحو 42 مليون دولار خلال نفس الفترة من العام 2019.

عبر تهيئة الأصول وتقييمها مع الجهات ذات العلاقة

مزادات التصفية السعودية إلكترونية

تتجه وزارة العدل لإدارة عملية تصفية الأموال الثابتة والمنقولة إلكترونيا، من خلال تهيئة الأصول وتقييمها مع الجهات ذات العلاقة ومن ثم طرحها للبيع في الموقع الإلكتروني المخصص للمزادات، وهو ما يتيح لجميع الأفراد المشاركين الدخول والمزايدة.

وتأتي الخطوة تسهيلا للراغبين في الدخول للمزادات وعدم تعطيل حقوق الورثة أو المطالبين بالحقوق من دائنين، وذلك بعد إيقاف المزادات الحضورية نظير فيروس كورونا.

وبحسب المعلومات المتاحة فإن المنصة المخصصة للمزادات ستعرض جميع المزادات إلكترونيا، وتتيح الفرصة لجميع المسجلين، وتمكن المشاركة في أكثر من مزاد في الوقت نفسه.

وتكمن طريقة تسجيل الدخول للموقع عن طريق الدخول كفرد، أو ممثل لكيان تجاري، أو شخص موكل، من خلال إدخال البيانات المطلوبة، وسيتم التحقق من بيانات المستخدم عن طريق الربط مع الجهة المعنية، كما لا توجد شروط على المشاركة في المزاد، حيث يمكن للجميع التسجيل والبدء في المزايدة. وعن آلية الدخول في المزاد بعد تصفحك للموقع الإلكتروني واختيارك المزاد، الذي ترغب بالمشاركة فيه، يمكنك الضغط على «اشترك الآن»، ثم الموافقة على المبلغ، الذي سيتم حجزه من محفظتك، ومن ثم البدء في المزايدة، وتعد عملية المزايدة في الموقع الإلكتروني موثوقة، وتتفق مع قوانين إقامة المزادات والبيع والشراء في السعودية، كما لا يوجد عدد محدد من المشاركين لبدء عملية المزايدة، حيث ستبدأ العملية في الوقت المجدول سابقا.

ويلزم الراغبون في المشاركة توفير رسوم على المشاركة في المزايدات كإثبات للملاءة المالية (العربون) ويتم استردادها في حال الانسحاب أو عدم الفوز بالمزاد، كما لا توجد قيمة محددة لرسوم المشاركة في المزايدات، حيث تختلف من مزايدة لمزايدة أخرى، مع إمكانية استرداد العربون في حالتين.

وأول هاتين الحالتين، حين الانسحاب من المزاد، والأخرى حال عدم الفوز به، مع إمكانية الانسحاب أي وقت يرغب المزايد في حال لم يكن هو صاحب آخر مزايدة، مع إمكانية المشاركة من أي مكان ترغب فيه من داخل المملكة وخارجها في حال توفر حساب للمزايد.

بسبب تفشي فيروس كورونا

فيتش: الاقتصاد القطري على أعتاب دائرة الإنكماش

توقع تقرير حديث صادر عن وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني أن يدخل الاقتصاد القطري في دائرة الانكماش العام الجاري مع التأثير السلبي المتوقع لانتشار فيروس كورونا المستجد «كوفيد-19» والذي يتوقع أيضا أن يؤثر على القطاع المصرفي بالبلاد.

وقال التقرير، إن الاقتصاد القطري سينكمش بنحو 2% العام الجاري بعد نمو متواضع العام الماضي بلغ نحو 0.6% العام الماضي.

وأضاف التقرير «ستؤدي تبعات فيروس كورونا إلى خفض إيرادات القطاع الهيدروكربوني ما سيضعف بالتبعية الإنفاق الحكومي.

أعلنت الحكومة عن حزمة تحفيز في مارس الجاري بقيمة 75 مليار ريال للقطاع الخاص، وهي الحزمة التي لا نراها كافية لحماية أصول القطاع المصرفي من الضغوط المتوقعة مع الأخذ بالاعتبار أن تلك الحزمة لا تمثل سوى 10% من إجمالي إقراض القطاع المصرفي للقطاع الخاص».

ويرى التقرير أن جائحة فيروس كورونا المستجد «كوفيد 19-» ستضغط على جودة الأصول لدى البنوك القطرية والتي لديها محفظة قروض كبيرة بالوقت الحالي لقطاعات ستتأثر بشدة من انتشار الوباء العالمي.

ومن بين القطاعات التي ترى الوكالة أن أداءها السلبي سيلقي بظلاله على البنوك القطرية هو القطاع العقاري في ضوء حقيقة أن الهبوط الذي يشهده القطاع العقاري والذي يتوقع أن يتراجع الطلب عليه خلال الفترة المقبلة مع القيود المفروضة على حركة السفر في سوق مشبعة بالأساس.

وتبلغ نسبة قروض القطاع العقاري من إجمالي محفظة القروض للبنوك القطرية نحو 24% في وقت تعتقد به وكالة التصنيف الائتماني أن نسبة التعرض أكبر من تلك النسبة.

وترى فيتش أن مدة السماح التي أقرها البنك المركزي القطري لسداد القروض والبالغة 6 أشهر قد يتم تمديدها، وهو الأمر الذي سيؤثر في نهاية المطاف على جودة القروض لدى القطاع المصرفي القطري.

ومن بين الأمور الأخرى التي ستلقي بظلالها على القطاع المصرفي القطري، هو قدرة تلك البنوك على الولوج إلى أسواق المال الدولية لإعادة تمويل الديون من تشديد أوضاع السيولة بالأسواق الخارجية على خلفية انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد «كوفيد 19».

لبنان ينوي إعلان خطة هيكلة الديون نهاية 2020

أعلن لبنان اعتزامه وضع اللمسات الأخيرة على خطّة لإعادة هيكلة الدين العام الهائل للبلاد بحلول نهاية العام 2020، وذلك بعد أسابيع على أول تخلّف عن الدفع في تاريخ البلاد.

وتعهّد وزير المال اللبناني غازي وزني «إعادة هيكلة كاملة للدين العام المقوّم بكلّ من الليرة والدولار» في إطار خطة إنقاذ اقتصادية واسعة.

وقال خلال لقاء عبر الإنترنت مع حاملي سندات اليوروبوند «هدفنا هو وضع اللمسات الأخيرة على جدول الأعمال الطموح هذا قبل نهاية العام 2020».

كذلك، تعهّد بإصلاح معمّق للقطاع المصرفي، إضافة إلى إصلاح مالي لتعزيز النمو، ولا سيّما من خلال تنمية الاقتصاد المنتج، واصفاً النموذج الاقتصادي اللبناني بأنّه معطل.

ويرزح لبنان تحت عبء دين عام يُعادل أكثر من 170% من ناتجه المحلّي، وبذلك يُعدّ من أكثر الدول مديونيّة في العالم.

وأعلنت الحكومة اللبنانيّة، الاثنين، أنها ستتوقّف عن سداد كل مستحقّات سندات اليوروبوند بالدولار الأميركي.

وجاء هذا بعد تعليق لبنان سداد سندات دوليّة بقيمة 1.2 مليار دولار كانت تستحق في 9 آذار/مارس، للمرة الأولى في تاريخ البلاد.

ويعاني لبنان أسوأ أزمة اقتصادية منذ الحرب الأهليّة (1975-1990)، تفاقمت الآن أكثر مع انتشار فيروس كورونا المستجد.

وفي محاولة لوقف انتشار الفيروس، أعلنت الحكومة التعبئة العامة حتى 12 نيسان/أبريل وأمرت بوقف كل الأعمال غير الملحّة.

وحذّر المدير العام لوزارة المال آلان بيفاني من أن الوباء سيؤدي «إلى مفاقمة تدهور الأوضاع الاجتماعية». وقال إن 45% من اللبنانيين هم في حالة فقر، و22% يعانون فقرا مدقعا.

وتوقع أن يزيد الانكماش الاقتصادي بنحو 12% هذا العام، وأن يصل التضخم إلى 25%. وحتى قبل انتشار الفيروس، ارتفعت الأسعار واضطرّت شركات عدة إلى خفض رواتب موظّفيها أو فصلهم، أو حتى الإغلاق.

«ستاندرد آند بورز» تثبت التقييم الائتماني لأبوظبي

أبقت وكالة التقييم الائتماني «ستاندرد آند بورز» على التقييم الائتماني الممنوح للعاصمة أبوظبي عند مستوى +AA/A-1 على المديين القصير والطويل.

وقالت الوكالة إن صافي أصول الإمارة يفوق 250% من إجمالي الناتج المحلي لها، ما يسهم إلى جانب السياسات الوقائية الفعالة التي تعتمدها الدولة في صيانة النمو من التراجع الحاد في أسعار النفط العالمية والصدمات الخارجية، وفقا لجريدة الخليج.

ورجحت الوكالة أن تسهم السيولة المالية العالية في صيانة اقتصاد الإمارة من التبعات الاقتصادية المتنامية لانتشار فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي وعلى المنطقة.

وحافظت الوكالة على نظرة مستقرة لاقتصاد الإمارة، كما ثبتت تقييم إصدارات الواحة لصناعات الطيران من الدين عند AA.

وتتوقع الوكالة أن يسجل اقتصاد أبوظبي هذا العام نمواً حقيقياً يصل معدله إلى 2.5% مقابل 2% في العام الماضي، ورجحت أن يحافظ على مستويات نمو مستقرة عند 2% في الأعوام الثلاثة المقبلة.

ورجحت أن تحافظ على فائض في ميزانها التجاري يزيد على 10.6% من إجمالي الناتج المحلي هذا العام، ليواصل الارتفاع وصولا إلى 15.7% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام 2023.

وقالت الوكالة إن إجمالي التزامات الديون على حكومة أبوظبي لم يتجاوز 17% من إجمالي الناتج المحلي للإمارة بحسب آخر بيانات في نهاية يونيو من العام الماضي.

واستبعدت أن تبادر شركات حكومية، باستثناء أدنوك، إلى رفع مستويات الدين عن أحجامه الحالية في المستقبل القريب.